هل ما يجري في اليمن ثورة شبابية.. أم أجنـــدة انقلابيـة

كتب/
عبدالكريم المدي

أسئلة كثيرة طرحتها الأزمة السياسية في بلادنا وبقوة على طاولة المحللين السياسيين والمثقفين وحتى عامة الناس حول ما يحصل في بلادنا.. هل هو ثورة شبابية أم انقلاب على الشرعية الدستورية، مطعّم ومدفوع بتصفية حسابات واطفاء وديان من نار الحقد المتأججة في نفوس وصدور البعض؟

إن المتأمل لمجريات الأحداث وبوعي وتجرد ومنطق سيدرك أن الأحداث في بلادنا لا علاقة لها بشيء اسمه ثورة ولا بمطالب حقوقية وشعبية ولا بأحلام وتطلعات شباب.. باختصار إنه انقلاب عسكري كامل الملامح وبتحالفاته وتناقضاته أيضاً سواءً أكان للقوى القبلية أو اليسارية والدينية (شيعية، اخوانية) وربما يتضح لنا ذلك جلياً من خلال عودتنا بالذاكرة قليلاً لبداية الأزمة وتسلسل الأحداث التي هي أصلاً امتداد لمؤامرة يعد لها منذ سنوات في مطبخ نخب قبلية معروفة وزعامات دينية وعسكرية معروفة هي الأخرى..

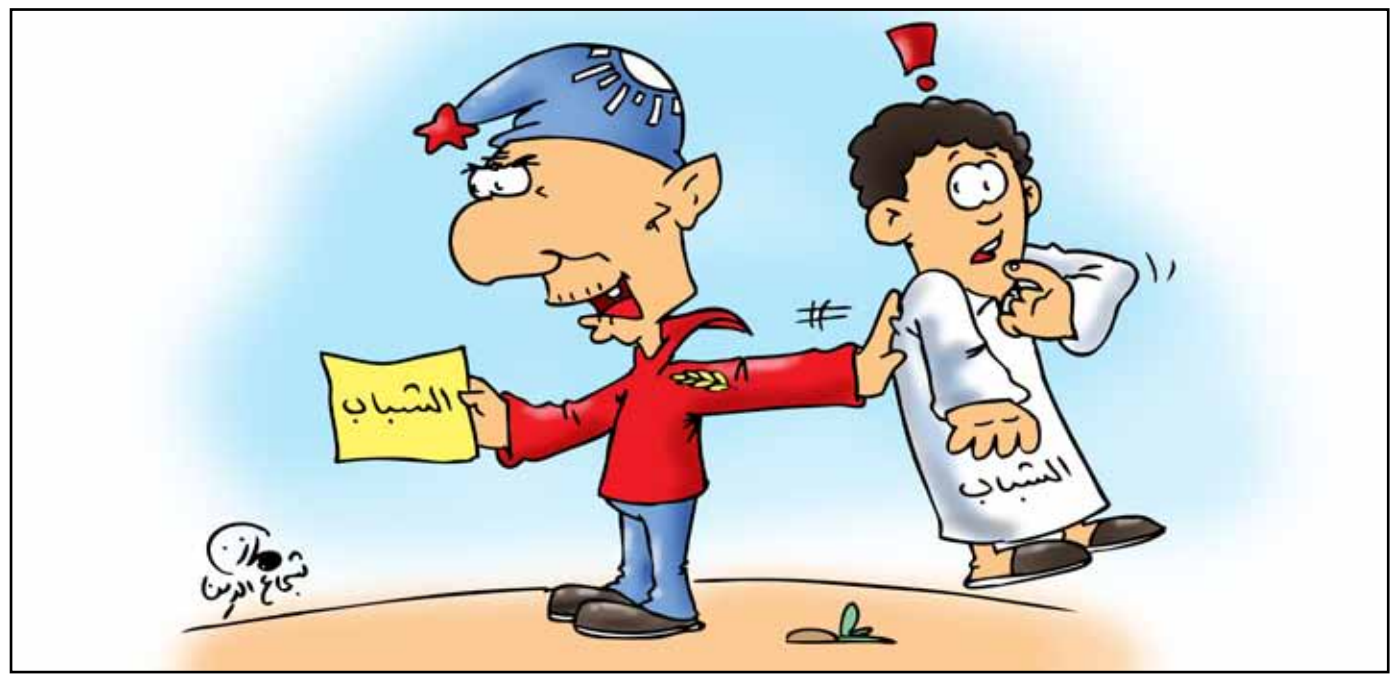

فحميد الأحمر كان يطمح للسلطة منذ عام ١٩٩٧م وقد بذل الغالي والنفيس لأجل تحقيق ذلك الحلم في انتخابات ذلك العام ولكنه لم يحقق شيئاً، ثم عدّ العدة لانتخابات ٢٠٠٣م وبتحالف كامل مع علي محسن صالح الذي ضمن له دوائر محافظة حضرموت و(٢٠) دائرة من محافظة تعز و١٠ من عدن ونصف دوائر العاصمة وضعفها من الحديدة ومثلها أيضاً من كل من إب وعمران وصنعاء المحافظة، وهلم جراً، لكنه لم يتمكن من ذلك ولا حتى توفير ١٠٪ مما وعد، بل حصل العكس بتراجع عدد المقاعد التي كان يمتلكها الإصلاح في البرلمان لتصل إلى ٤٦ مقعداً في انتخابات ذلك اليوم.

توثيق عرى التحالف

بعد انتخابات ٢٠٠٣م والنكسة التي حصلت لكل من حميد الأحمر ومكانته القبلية والتجارية، وعلي محسن ومكانته العسكرية والقبلية وعلاقاته وعقيدته الدينية وعبدالمجيد الزنداني وما يمثله من رمزية دينية لدى اتباعه وجماعة الاخوان المسلمين والتيارات والقوى الجهادية السلفية عموماً.. عمل هذا التحالف أو قل عملت هذه القوى على إعداد العدة للانتخابات الرئاسية في العام ٢٠٠٦م التي شمرت لها سواعدهم جميعاً وبذل فيها الغالي والنفيس والحلال والحرام والمتشابه والتي كان مخططاً فيها أن هذا التحالف سوف يسقط الرئيس علي عبدالله صالح أمام منافسه مرشح اللقاء المشترك المرحوم فيصل بن شملان وبالتالي فتح الطريق وتمكين الرئيس الحقيقي الذي أدار ومول العملية والذي يتكون من ثعبان بثلاثة رؤوس المتمثل بالمرجعيات الثلاث القبلية «حميد الأحمر» والدينية «عبدالمجيد الزنداني» والعسكرية «علي محسن صالح» لكن وبالرغم مما بذل وضحى لأجل تحقيق ذلك الهدف الذي كان أهم عنصر فيه هو القضاء على مشروع التحديث والمدنية الذي كان ولايزال فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح يعمل على تحقيقه ومعه كبار مساعديه وأهمهم في الجانب العسكري والمدني.

لقد جاءت نتائج تلك الانتخابات الرئاسية التنافسية وبشهادة العالم كله مخيبة لآمال المتآمرين الثلاثة ومن ورائهم من يساريين واصحاب مشاريع وعقد مختلفة، حيث حصل فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح على حوالي ٧٨٪ من إجمالي أصوات الناخبين، والمرحوم فيصل بن شملان على ٢٢٪ وقد كانت تلك النتيجة في الواقع أكبر من الحجم الحقيقي لتحالف الأمس وتآمر اليوم.

استراتيجية ما بعد ٢٠٠٦م

وبعد تلك الهزيمة القاسية التي صدمت أقطاب المعارضة الرئيسيين والفاعلين على مستوى الساحة الذين يملأ غرورهم الأرض اتجهوا إلى تغيير الاستراتيجية، خصوصاً بعد أن اتضح لهم عدم الوصول إلى القصر الجمهوري والسيطرة على منصة البرلمان ومقاعده من خلال صناديق الاقتراع.. عمدوا بعد درس ٢٠٠٦م على إفساد أي استحقاق دستوري خاص بالانتخابات، سواءً أكان برلمانياً أم رئاسياً وهذا ما تم بالفعل، وذلك حينما نجحوا في تأجيل الانتخابات البرلمانية الدستورية في إبريل ٢٠٠٩م والتي قبل حينها الحزب الحاكم انطلاقاً من المصلحة الوطنية وعدم الاستئثار بالمؤسسات ومن باب الشراكة الوطنية، ليتم التوافق على تأجيل الانتخابات لمدة عامين وهذا ما تم بالفعل.

ولم يقتصر الأمر من قبل القوى المتحالفة على ذلك، حيث تعددت أوجه التآمر لإنهاك البلد ومؤسساته ولعل أحد أهم تلك الأوجه فتح معركة حربية في محافظة صعدة كان بطلها وقائدها ومسيرها ومسعرها لستة حروب أو مواجهات متتالية هو اللواء علي محسن صالح قائد الفرقة الأولى مدرع- قائد المنطقة الشمالية الغربية.. اضف إلى ذلك الأعمال التخريبية التي يمارسها ما يعرف بـ«الحراك الجنوبي» الذي أرق البلد منذ ٢٠٠٧م وأثر سلباً على السياحة والتجارة والتنمية والأمن في بعض المناطق من المحافظات الجنوبية والذي كان يحرك بأيد معروفة وتحالفات معروفة لم تنته عند طارق الفضلي وعلاقاته بالجناح الاخواني والجهادي وارتباطه بتنظيم القاعدة وأنصار الشريعة وجيش عدن/ أبين وفك الارتباط وتحرير الجنوب العربي.. وكي نزيدكم من الشعر بيتاً تذكروا كم حاول أيضاً هذا التحالف أو الطابور الخامس اقناع فخامة الأخ الرئيس وتحديداً منذ العام ٢٠٠٠م وذلك بتغيير قائد المنطقة العسكرية الجنوبية اللواء مهدي مقولة ومعظم القيادات المدنية والعسكرية واستبدالهم بعناصر موالية لعلي محسن، وذلك من أجل تهيئة المناخ واكتمال شروط حلقة اليوم المنتظر الذي استهله وبصورة علنية ومباشرة اللواء علي محسن صالح يوم ٢١ مارس.

المشهد الأخير للمؤامرة

وبعد تأجيل الانتخابات البرلمانية وكذا موافقة المؤتمر الشعبي العام برئاسة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية- رئيس المؤتمر الشعبي العام على شروط المعارضة بشأن قانون الانتخابات وإعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء.. استمرت اللاءات من قبل المعارضة التي في ظاهرها أحزاب سياسية ديمقراطية وفي باطنها مشاريع وأهداف وقيادات ومحركات أخرى أبرزها (علي محسن صالح) و(حميد الأحمر) و(عبدالمجيد الزنداني) وقيادات أخرى في الحراك الانفصالي في الداخل والخارج.

بعد كل ما جرى جندت تلك القيادات وعناصرها وحاولت أيضاً جاهدة تحريض الشارع اليمني بالخطب الدينية في الجوامع والساحات العامة وكذا عبر وسائل الإعلام المختلفة التي تديرها وتمولها عبر قناة «الجزيرة» القطرية التي ضخمت الأحداث وقادت الحملة الإعلامية ومولت قطر هذا التحالف بمشاريعه وخططته الانقلابية، وضخت ملايين الدولارات لأجل انجاحه.

المتأمل للاحداث بوعي سيدرك أن مايدور ليس له علاقة بشيء اسمه ثورة

عمل قادة هذا التحالف على دس عناصرهم في كثير من مرافق ومؤسسات الدولة وحتى على مستوى السفراء في الخارج ومديري مكاتب التربية في المديريات وقيادات في مؤسسات إعلامية رسمية، انتظروا فقط فرصة الانقضاض على السلطة.

السيناريو المصري

وبقدر ما تتصف به هذه الجماعات والنخب المتآمرة من فطنة في حياكة التآمرات هي أيضاً تتصف بأكثر من ذلك القدر من الذكاء غباءً وقلة حكمة.. حيث اعتقدت أن ما حصل في كل من مصر وتونس من أحداث قادت في وقت قياسي إلى استقالة رأسي النظامين، أو قل فرار بن علي في تونس وتنحي مبارك في مصر..

وما يؤكد غباء هؤلاء أنهم تناسوا الفروق الهائلة في الأوضاع السياسية والاجتماعية بين اليمن من جهة ومصر وتونس من جهة ثانية وذلك من حيث الحريات الواسعة هنا وكذا التعددية الحزبية الحقيقية ونهج التسامح والواقع الديمقراطي المتمثل بالانتخابات التنافسية الحقيقية برلمانية ورئاسية ومحلية في بلادنا، أجريت على مستوى البرلمان (٣) مرات ١٩٩٣م، و١٩٩٧م، و٢٠٠٣م.. والرئاسية ١٩٩٩م و٢٠٠٦م والمحلية أيضاً في ١٩٩٩م و٢٠٠٦م إلى جانب حرية الصحافة وغيره الكثير وهذا ما كان يفتقده المواطن في كل من مصر وتونس، وقد جاء هذا التأكيد باختلاف الأوضاع بين اليمن وتلك الدولتين على لسان عضو المجلس الأعلى لقيادات المشترك الأخ حسن زيد أمين عام حزب الحق الذي قال في أكثر من مناسبة وكان آخرها في حوار صحفي قبل حوالى شهر، حيث قال بالحرف: «الفارق بيننا والأخوة في مصر وتونس أننا لم نثر من أجل الحقوق والحريات لأن النظام لدينا في اليمن ليس قمعياً»..

على أية حال لم يتنبه عتاولة الانقلاب والتمرد أن شعار الحرية وتغيير النظام ورأس النظام في بلادنا لن يتم بالطريقة التونسية والمصرية، سيما والرئيس منتخب دستورياً وهم يعلمون حجم المنافسة وكم ضحوا مادياً ومعنوياً ودعائياً من أجل الانتصار عليه في انتخابات ٢٠٠٦م.

ساحات الاعتصام

ما إن تغيرت الخارطة في تونس ومصر عمد قادة الانقلاب في بلادنا على الدفع بعناصرهم الدينية والعسكرية والقبلية إلى ساحة جامعة صنعاء وصافر بتعز كما حاولوا الاستفادة من بعض الشباب العاطلين ومحدودي التعليم والوعي وهكذا بدأ الزخم الثوري في اليمن يتصدر عناوين الصحف المحلية والعربية والدولية وكذلك شاشات التلفزة وكي ينجح هذا المخطط تم الإعداد لليوم الأسود المتمثل بجمعة ١٨ مارس ٢٠١١م الذي لا نريد الخوض فيه لأسباب نحتفظ بها لأنفسنا مع التأكيد أن التاريخ والحقيقة ستأتي وتوضح من هو المسؤول عن مجزرة ما تعرف بـ(جمعة الكرامة).

عموماً بعد هذه الجمعة الدامية حصلت استقالات بالجملة منها ما هو صحيح ومنها ما هو كذب وافتراء.. وتلك الاستقالات كانت من الحزب الحاكم والوظيفة العامة أو التأييد لما يعرف بالثورة..

ولعل الجزئية الأهم في الموضوع هي أن الاستقالات تلك قورنت بشن حملة شعواء على المؤسسات العسكرية الوطنية والدستورية التي ظلت قياداتها وضباطها وأفرادها مخلصين لأهداف ثورة سبتمبر وأكتوبر ولدستور دولة الوحدة.. وقد نال الحرس الجمهوري وقيادته النصيب الأوفر من التشويه وإثارة البلبلة وسط الناس وفي وسائل الإعلام الداخلية والخارجية حول الحرس الجمهوري وما يقوم به تجاه المواطنين وكانت أول شرارة في هذه الحملة الشعواء الانقلابية هي في نهاية شهر مارس حينما تم استهداف أفراد الحرس الجمهوري بمنطقة الحد بيافع محافظة أبين ثم بعد ذلك في الحيمة الخارجية ونهم وأرحب بمحافظة صنعاء وصولاً إلى منطقة الستين وغيرها بمحافظة تعز.. وفي كل استهداف وإثارة إعلامية في حق الحرس الجمهوري كان هناك شهداء وجرحى في صفوف منتسبي هذه المؤسسة العسكرية الشريفة والوطنية.. وقد ترافق هذا مع التصعيد الميداني في الساحات والطرقات وقطع الخدمات وإثارة البلبلة ونشر العصابات في الخطوط لمنع وصول قاطرات الوقود والغاز وكذا تفجير أنبوب النفط الممتد من حقول صافر في محافظة مأرب إلى رأس عيسى في محافظة الحديدة ونشر الخوف وتدمير الاقتصاد وايقاف التنمية وتهديد التربويين من أداء مهامهم وكذا الأكاديميين في الجامعات.. وهذا كله فشل ليأتي بعد ذلك الخيار الآخر المتمثل باستهداف رئيس الجمهورية هو وكبار قادة الدولة وهم يؤدون صلاة الجمعة في جامع النهدين في أول جمعة من رجب الحرام نتج عنها استشهاد ١٢ شخصاً واصابة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ورؤساء مجالس النواب والوزراء والشورى ونائبي رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن والداخلية.

ما بعد حادث النهدين

التأييد الشعبي غير المسبوق للأخ الرئيس وللشرعية، ابطل مشروعهم وخطتهم للوصول إلى السلطة فلجأوا مؤخراً إلى استهداف الوحدات العسكرية التي تحافظ على الدستور وأمن اليمنيين، وذلك في أرحب ونهم وتعز وغيرها.. حيث أعدوا خطة جديدة لإسقاط هذه الوحدات وتحديداً المرابطة في أرحب وذلك من أجل إسقاط مطار صنعاء الدولي المدني والعسكري بأيديهم وقد فشل هذا بغزوة ما عرف في قاموسهم بـ«ذي الصواري» فجر الخميس ٢٨ / ٧ / ٢٠١١م حينما هجموا على معسكر الصمع وغيره في أرحب أكثر من ٣٠٠٠ عنصر معظمهم من جنود وضباط الفرقة الأولى مدرع وذلك للسيطرة على الأسلحة كونهم مدربين على ذلك.

وبعد أن فشلت هذه الغزوة اتجهوا إلى تعز فجر أول يوم من شهر رمضان بأعداد كبيرة ونسبة منها من منتسبي الفرقة الأولى مدرع وذلك بغرض السيطرة على مدينة تعز وألويتها العسكرية وقتل قيادات مؤسسات الدولة هناك واستنساخ حالة بنغازي في ليبيا وإسقاطها على تعز وهذا أيضاً ما فشل وإلى اليوم يفشل الانقلاب الذي وظف أكثر من خطة وطريقة ووسيلة وإمكانية ولايزال يعمد على اضعاف المؤسسة العسكرية في أكثر من مكان في ما يشبه حرب الاستنزاف..

السؤال: إلى متى سيظل الشعب اليمني يعاني ويتحمل سوءات وظلامية ودموية وكراهية هذه العناصر؟!

وإلى أين تريد هذه النفوس قيادة البلد؟

وماهي مخططاتها الجديدة؟ وهل ستغامر قيادة الفرقة الأولى مدرع وجناح الاخوان المسلمين والجناح القبلي باشعال الحرب علنية في أمانة العاصمة انطلاقاً من أحياء جامعة صنعاء، حيث آليات الفرقة هناك؟ خصوصاً بعد أن تساقطت خططها ولجانها التنظيمية في الساحات وغزواتها على المعسكرات واستهداف رئيس الدولة وقياداتها وقطع الطرقات والكهرباء وكل شيء له علاقة بمصالح الناس واقتصاد البلد؟

الأيام القادمة ستجيب عن هذه التساؤلات وغيرها.. في الختام حسبنا الله ونعم الوكيل فيهم.. الذين صدق فيهم قول الشاعر:

الصدق يألفه الكريم المرتجى
والكذب يألفه الدنيئ الأجربُ

ايديولوجيا الإخوان «2»

خلصنا في المقال السابق الى القول إن «صحيفة المدينة» التي نظمت بنودها علاقات المجتمع المدني في يثرب كانت بمثابة العقد الاجتماعي الذي كفل حرية الاعتقاد والتفكير وحث على مبدأ التعايش ورسم قيم الحرية ومعالمها في إطار عام من التصور القرآني الذي دلت نصوصه على حرية الاعتقاد ولزوم البلاغ والتذكير وقال بالحرية الاعتقادية ولام الرسول عليه الصلاة والسلام باجهاده نفسه في التبليغ وقال له «لست عليهم بمسيطر».. «ولعلك باخع نفسك على آثارهم إن لم يؤمنوا بهذا الحديث أسفاً».. كما ورد في كثير من الآيات الواضحة والمعنى الآنف في السياق حملته سورة الكهف.

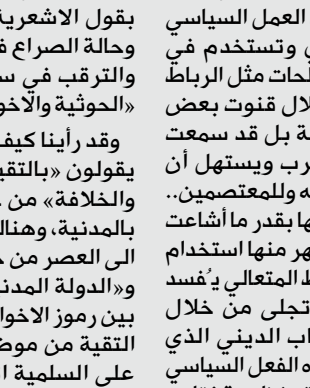

عبدالرحمن مراد

إذاً فالقول بجاهلية المجتمع وبعدم التصالح معه وبالاستعلاء عليه، والخروج من دائرة الولاء له الى دائرة التغيير والرفض لا نظنه سيكون على وفاق مع الدال القطعي للنص القرآني في حرية الاعتقاد ولا مع ما هو ثابت من سيرة الرسول - عليه الصلاة والسلام - في الاشتغال على مدنية المجتمع كما دلت صحيفة المدينة والتفريق بين الدنيوي والديني إذ دل تواتر الرواية أن الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - حين نزل بدراً جاءه أحد الصحابة سائلاً: أهذا منزل أنزلك الله.. أم هو الرأي والمكيدة والحرب فقال: عليه الصلاة والسلام بل هو الرأي والحرب والمكيدة، فأشار عليه أن يجعل الماء خلفهم حتى يشربوا ولا يشربون ولعل «الاخوان» قد انغلقوا على أيديولوجيتهم فوقفوا من كل نقد لها موقف المستعلي والرافض يقول قطب:

«ومن واجب أصحاب الدعوة الإسلامية ألا يستجيبوا للمناورة من واجبهم أن يرفضوا إملاء منهج غريب على حركتهم وعلى دينهم من واجبهم ألا يستخفهم الذين لا يوقنون.

ومن واجبهم أن يكشفوا مناورة الاحراج، وأن يستعلوا عليها، وأن يرفضوا السخرية الهازلة في ما يسمى «تطوير الفقه الاسلامي» في مجتمع لا يعلن خضوعه لشريعة الله ورفضه لكل شريعة سواها.. من واجبهم ان يرفضوا هذه التلهية عن العمل الجاد.. التلهية باستنبات البذور في الهواء.. وأن يرفضوا هذه الخدعة الخبيثة..».

وهنا نقرأ من خلال ما اقتبسناه ان موضوع التجديد مرفوض وعلى الجماعة إعلان الجهاد البيني من أجل إعادة إنتاج جيل يشبه الجيل الأول في الاسلام لتشابه الظروف الموضوعية بين الجاهلية الأولى في عهد الرعيل الاول من الصحابة وبين الجاهلية الحديثة في القرن العشرين، ولذلك شهدنا خروج الجماعات الجهادية والتكفيرية ورأينا الطالبانية ونشهد الآن شروعا في تحويل ساحات العمل السياسي المدني الى موضوع جهادي وتستخدم في بعض ساحات الاعتصام مصطلحات مثل الرباط في سبيل الله ونستدل من خلال قنوت بعض الساحات وعي الحرب والغنيمة بل قد سمعت أحدهم يقنت في صلاة المغرب ويستهل أن يجعل الله بقايا النظام غنيمة له وللمعتصمين.. ولعل ساحات الاعتصام أو بعضها بقدر ما أشاعت وعياً مدنياً متحضراً بقدر ما ظهر منها استخدام سيء للدين، وقد نبهنا أن اسقاط المتعالي يُفسد تعاليه في النفوس وهو ما تجلى من خلال الفتاوى والتناقض في الخطاب الديني الذي امتزج بالفعل السياسي، فأفسده الفعل السياسي وأسقطه بل وأيقظ في الذاكرة منظومة فتاوى ١٩٩٤م وما تبعها من تدمير قيمي وأخلاقي وفساد وما انبثق عنه من «فيد» و«غنيمة» وما تبع ذلك من مشاريع استثمارية تجلت في شركة «المنقذ» وشركة «الاحياء» البحرية المساهمة التي لا يعلم المساهمون فيها عن مصيرها شيئاً حتى الآن.

وحين يتحول الدين الى حالة سياسية يصبح عرضة حينها للمقولات السياسية وتسقط قداسته في النفوس، وحين يتداخل المقدس مع البشري والسياسي وتتحول ساحات الاعتصام الى رباط مقدس، وتقام طقوس الدين الحربية، تقوم فئة وتبقى أخرى، وتُقصرُ الصلاة وتجمع، وتُصبغ الحالة السياسية بالصبغة الدينية ويتداخل الإلهي المقدس مع البشري المتمدن وإذا بنا نتمحور حول السؤال القديم عن معنى الكفر ومعنى الايمان، وهي جدلية تاريخية ذات رابط واحد مع خوارج الامس وخوارج اليوم، فكلاهما قال إن القيمة المحورية الاولى في الدين هي الإيمان، وهما بذلك قد أحدثا أزمة ووضعا الضمير الديني في مأزق، مع ملاحظة الفارق بين المصطلحات إذ أن خوارج اليوم يقولون بالحاكمية بدل الإيمان في مصطلح خوارج الامس.

لقد بات الموقف من الإيمان أو من الحاكمية موقفاً سياسياً تترتب عنه نتائج سياسية بصورة مباشرة، وأول من أحدث ذلك هم خوارج الأمس ويرى الجابري أن خوارج الامس كانوا يقولون إن «العمل» أي تطبيق أوامر الشرع ونواهيه «الحاكمية بمفهوم الاخوان» بما في ذلك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كما فهموه، شرط في الايمان، بينما كان أنصار الأمويين يجعلون «الايمان» هو فقط الإقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله الخ.. أما تطبيق أوامر الشرع واجتناب نواهيه فهو عندهم ليس من الإيمان، فقد يرتكب المسلم ذنوباً حتى الكبائر منها، ومع ذلك يبقى في عداد المؤمنين، ويذهب الجابري الى القول إن الهدف من ذلك كان الإبقاء على الخلفاء الأمويين المتهمين بالظلم والفسق في دائرة الإيمان، وبالتالي عدم جواز الثورة ضدهم.. ويستطرد الجابري قائلاً:

كان الجواب عن سؤال.. ما الإيمان؟ يضع صاحبه في موقف المفتي إما بقتال الأمويين وإما بالقتال معهم؟

ومن أجل الإفلات من هذا السؤال الارهابي حقاً ظهر موقف ثالث يقول: «بالإرجاء» إرجاء الحكم في هذه المسألة الى الآخرة، أي ترك الحكم فيها لله، ومع ما ينطوي عليه هذا الموقف - ظاهرياً على الاقل - من استقالة العقل، فقد فتح المجال لإعمال العقل خارج وطأة سيف الارهاب والعمل على توسيع المسافة التي تفصل بين «إما.. وإما» وذلك باستعراض جميع الحالات المطروحة أو التي يمكن أن تطرح» وبالمقارنة بين الحالين حال خوارج الامس وخوارج اليوم نجد أن القضية الفكرية هي ذاتها اية قضية «إيمان» أو «حاكمية» وفق مصطلح أيديولوجيا «الاخوان» والغائب الوحيد في الحالين هو العقل وكلا الحالين انتجا موقفاً عاماً ترتب عليه واقع سياسي ونتائج سياسية مباشرة وهي تلك النتائج التي نعيش تفاصيلها اليومية في الراهن المعيش..وخوف التباس مفهوم «الخوارج» الوارد في السياق أقول إن المفهوم الذي يقصده هو المفهوم السياسي والمحدد بالخروج عن الأمير أو السلطان وهو الجامع الموضوعي بالإضافة الى الرابط الفكري والمحدد «بالحاكمية» أو «الايمان».

إذاً نحن أمام جدلية تاريخية ظل العقل العربي عاجزاً عن حسمها حتى اللحظة وظل العقل النقلي هو المسيطر والبارز في جل اشكالاتنا الفكرية بل والفاعل فيها وإعادة إنتاج مثل هذه القضايا ليس أكثر من إعادة إنتاج قيم الصراع التاريخي وهو ما يمكننا قراءته من خلال صراع القائلين بقول المعتزلة «الحوثية» والقائلين بقول الاشعرية في فكرة «الجبر» و«العدل» وحالة الصراع في «الجوف» والتوجس والخوف والترقب في ساحات الاعتصام بين الطرفين «الحوثية والاخوان».

وقد رأينا كيف كشفت الأزمة أوراق كل الذين يقولون «بالتقية» وظهر الجدل بين «المدنية والخلافة» من حيث الحاكمية وظلال القائلين بالمدنية، وهناك من ظن ان الاخوان قد انزاحوا الى العصر من خلال اشتغالهم على «السلمية» و«الدولة المدنية» وقد تبين من خلال الجدل بين رموز الاخوان والليبراليين لجوء الاخوان الى التقية من موضوع الدولة المدنية والاشتغال على السلمية اتجاه أصيل في ايديولوجيتهم يتقاطع مع «التقية» عند نقطة محددة، نستطيع أن نقرأ ذلك من قول سيد قطب:

«.... لأن الدعوة السلمية كانت أشد أثراً وأنفذ في مثل بيئة قريش ذات العنجهية والشرف والتي قد يدفعها القتال معها في مثل هذه المرحلة.. الى زيادة العناد، والى نشأة ثارات دموية جديدة..».

ومن المفاهيم المهمة التي يمكن الاشارة اليها في ايديولوجيا «الاخوان» مفهوم الحضارة التي يرونها أنها الحاكمية العليا في المجتمع يقول قطب:

«وحين تكون إنسانية الانسان هي القيمة العليا في مجتمع، وتكون الخصائص الانسانية فيه هي موضع التكريم والاعتبار يكون هذا المجتمع متحضراً.. فأما حين تكون «المادة» - في أية صورة - هي القيمة العليا.. سواء في صورة «النظرية» كما في أمريكا وأوروبا وسائر المجتمعات التي تعتبر الانتاج المادي قيمة عليا تهدر في سبيلها القيم والخصائص الانسانية.. فإن هذا المجتمع يكون مجتمعاً متخلفاً أو بالمصطلح الاسلامي مجتمعاً جاهلياً.

ويقول: «وحين تكون «القيم» الانسانية والاخلاق الانسانية التي تقوم عليها هي السائدة في مجتمع يكون هذا المجتمع متحضراً..»

ومن خلال الحالة السياسية التي يعيشها الوطن والتهديد بالدخول الى غرف النوم، والتفاخر بالانسان والسلالات والاشتغال على القذف بالكلمات النابية والبذيئة يتضح أن هذا البعد الحضاري وفق مفهومه «القطبي» الاخواني لايزال غائباً بل قد دل غيابه على فشل الفعل السياسي وأساءت تجلياته في الفعل الى الدين من خلال تمثل الحركة وارتكاز ايديولوجيتها على الدين..

وستكون لنا وقفة مع هذا الموضوع في أعداد قادمة. بإذن الله..